

Distr.
GENERAL

S/1996/813
1 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٦٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من أجل مساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة إلى قوة محترفة، وعلى المحافظة على بيئة مستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة حاليا لإنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية فعالة، وأعرب عن تأييده لدور ممثلي الخاص في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع بناء المؤسسات، وتحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في البلد. ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٨ من ذلك القرار، التي طلب فيها مجلس الأمن إليّ أن أقدم، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - ويحتوي التقرير أيضا على توصياتي بشأن عمليات بعثة الأمم المتحدة في هايتي وقوامها. وتراعي هذه التوصيات أن التطورات الأخيرة قد أدت إلى تدهور خطير في الحالة الأمنية في البلد وتعكس التقييمات التي أجراها أفراد بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي من عسكريين وشرطة مدنية. وتستند التوصيات أيضا إلى المشاورات المستمرة التي يجريها ممثلي الخاص، إنريك تير هورست، مع حكومة الرئيس رينيه بريفال. وأخيرا، تراعي التوصيات آراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي"، الذي يتكون من الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة، التي لا يزال دعمه ذا قيمة فائقة.

ثانيا - الحالة السياسية والأمنية

٣ - اتخذت حكومة الرئيس رينيه بريفال ورئيس الوزراء روزني سمارث خطوات لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه هايتي. وكان التقدم واضحا في زيادة إيرادات الدولة وإصلاح الطرق. وقد توصلت الحكومة إلى اتفاق مع مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف وعرضت على البرلمان مجموعة من تدابير الإصلاح الاقتصادي. وقد أدى عدم وجود توافق في الآراء داخل البرلمان بشأن هذه المسألة والظروف الصعبة التي تعين على أعضاء البرلمان العمل في ظلها إلى تأخير وضع هذا التشريع في صيغته النهائية. وقد ظلت الحكومة، دون المساعدة الدولية التي تشترط إجراء إصلاحات اقتصادية، في حالة من الإعسار من جراء قسوة الأوضاع الاقتصادية والمحافظة المالية. ونتيجة لذلك، لم يكن بعض

موظفي القطاع العام، بما في ذلك أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، يتقاضون مرتباتهم بانتظام. وقد أسهم ذلك في التغيب عن العمل وضعف الروح المعنوية بين صفوف أفراد الشرطة.

٤ - ورغم أن التزام الحكومة بإجراء التغييرات اللازمة لتحسين مستوى معيشة جميع المواطنين التزام واضح، فإن هناك دلائل على أن التقدم الذي أحرز في عدة مجالات لم يكن كافياً. فهناك وزارات كثيرة تعاني من النقص في الموظفين المؤهلين ومن انعدام الذاكرة المؤسسية وضآلة الموارد وعدم كفاية أماكن العمل. ولهذا فإن هايتي ليست في وضع يمكنها من أن تستخدم المساعدة الدولية الكبيرة المقدمة إليها استخداماً كاملاً. وهذا أمر يبعث على الأسف الشديد بالنظر إلى أن الطلب الشعبي على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المحسنة لا يزال آخذاً في النمو. وعدم تحقيق هذه التطلعات هو السبب في الإحباط الذي كثيراً ما جرى التعبير عنه في صورة مظاهرات وإغلاق للطرق.

٥ - وخلال السنة الماضية، أصبح تفشي الجريمة سبباً لقلق متزايد. فقد اتخذت الجريمة أشكالاً نادراً ما شهدتها هايتي، ومنها الاختطاف لغرض الربح وزيادة استخدام الأسلحة النارية. وهناك أيضاً دلائل على أن الإجار بالمخدرات والتهريب آخذان في الازدياد. ونظراً لضعف الشرطة الوطنية الهايتية وانخفاض مستوى أداء القطاع القضائي، فقد ظل الهايتيون يستحلون لأنفسهم سلطة إنفاذ القانون حيث كانوا يقتصون لأنفسهم بأنفسهم. كما أدت حالة انعدام القانون إلى تعسف الشرطة الوطنية الهايتية في استخدام السلطة وارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان، رغم أنها تكّد من أجل تلبية المطالب والتوقعات المتزايدة باستمرار التي تكلّف بتحقيقها في الوقت الذي تواجه فيه تحدياً من العناصر الإجرامية يتزايد تعقيده باستمرار.

٦ - وقد تم تسريح "القوات المسلحة الهايتية" بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ريثما يعتمد البرلمان تعديلاً للدستور. ورغم أنه قد جرى دمج نحو ٧ ٠٠٠ جندي سابق في قوة الشرطة المدنية الجديدة، فإن الأغلبية قد جرى تسريحها وخصص لها برنامج للتدريب المهني مدته ستة أشهر تتولى إدارته المنظمة الدولية للهجرة وتموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وقد اكتسب نحو ٥ ٠٠٠ من هؤلاء الرجال المهارات المطلوبة في سوق القوى العاملة وكانوا يتقاضون أثناء التدريب راتباً شهرياً، بيد أن نسبة الذين تمكنوا من الحصول على وظائف في الاقتصاد الهايتي الخامل تقل عن ٢٠ في المائة. فضلاً عن ذلك، لم تُسحب منهم جميع الأسلحة التي كانت بحوزتهم.

٧ - وتجدر الإشارة إلى أنني ذكرت في تقريرتي المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/614، الفقرة ٦٢) أن من الضروري بذل الجهود من أجل إعادة إدماج المسرحيين من الجنود السابقين في المجتمع المدني لبناء السلام. وناشدت أيضاً الدول الأعضاء أن توفر تمويلاً إضافياً لهذه العملية الحيوية.

٨ - وقد طلبت بعض مجموعات الجنود المسرحيين من الحكومة أن تدفع لهم تعويضات، من بينها معاشات تقاعدية ورد المدخرات المودعة. وقد قام هؤلاء الجنود بمظاهرات في السنة الماضية، كما غدوا،

لعدم حصولهم على أي استجابة رسمية، نزاعين إلى القتال بصورة متزايدة. وانتهى الأمر ببعضهم إلى التهديد باللجوء إلى العنف. ورغم أنه كان يُشتبه، منذ مدة طويلة، في أن "القوات المسلحة الهايتية" السابقة كانت وراء بعض الجرائم، فإن أول عمل من أعمال العنف يُنسب إليها بصورة قاطعة هو الهجوم على مركز الشرطة في فياليه في ٢١ حزيران/يونيه. كما تعرض مركز الشرطة في توماسيك إلى هجوم في ١٢ تموز/يوليه. وقد جرى في كلتا الحالتين اعتقال جنود سابقين ومصادرة أسلحة وذخيرة. وفي ١٩ تموز/يوليه، قُتل أندريه أرماند، زعيم مجموعة من الجنود تعرف بـ "تجمع العسكريين المُسرحين بلا داع" رميا بالرصاص، واحتُجز جندي سابق آخر لعلاقته بمقتله. وكان أرماند قد صرح علنا بأن بعض أفراد "القوات المسلحة الهايتية" السابقة يتآمرون من أجل زعزعة استقرار الحكومة. وفي ١٧ آب/أغسطس، اعتُقل ١٩ شخصا، بما فيهم ١٥ من الجنود السابقين، للاشتباه في تأمرهم على الحكومة، ومنهم عقيد كان قد قام بدور بارز أثناء فترة حكومة الأمر الواقع. وكان المحتجزون، عدا العقيد السابق، يجتمعون في مكاتب التنظيم المسمى "التعبئة من أجل التنمية الوطنية"، الذي اعتقل عضوان منه أيضا.

٩ - وبعد الاعتقال بيومين، قامت مجموعة من ٣٠ رجلا بمهاجمة مركز الشرطة في بورت أو برانس الذي كان يُحتجز فيه المعتقلون. ووقعت عدة حوادث أخرى في تلك الليلة في مركز المدينة، منها إطلاق النار على البرلمان وعلى مقربة من منزل الرئيس السابق جون برتران أريستيد. وبعد ظهر يوم ٢٠ آب/أغسطس، قُتل عضوان من تنظيم "التعبئة من أجل التنمية الوطنية" في شارع مزدحم بالمدينة. ومنذ ذلك الحين، يتواصل وقوع أعمال عنف طفيفة: وقد عثر على قنابل عند محطات بنزين في ١٩ و ٢٥ آب/أغسطس؛ وتعرض مقر محطة التلفزيون الوطنية إلى هجوم في ٢٢ آب/أغسطس؛ وأطلقت النار على منزلين لاثنيين من أفراد الشرطة المدنية في بيتي غواف ليلة ٢٥ آب/أغسطس. وأشارت أوراق خلفها المهاجمون وراءهم إلى أن الجنود السابقين يتحدون قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأنه سيقع مزيد من أعمال العنف. وفي أواخر آب/أغسطس، هدد ما يسمى بلجنة العسكريين المُسرحين للمطالبة بأنها ستتخذ إجراء إذا لم تتم تلبية مطالبهم المالية والإفراج عن زملائهم المحتجزين في غضون سبعة أيام. وسعوا بعد ذلك إلى إجراء حوار مع الحكومة، بعد أن أعلنت أنه يجري اتخاذ خطوات للتصدي لشواغلهم المالية.

١٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي أعقاب الفصل المؤقت لرئيس وحدة أمن الرئاسة ونائبه لأسباب تتصل بتحقيقات جارية، وأوفدت الولايات المتحدة نحو ٤٠ موظف أمن إلى هايتي بناء على اتفاق ثنائي من أجل مساعدة الحكومة، بصورة مؤقتة، على عملية تحويل وحدة أمن الرئاسة إلى قوة محترفة. وزادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي عدد أفرادها الموجودين في القصر الوطني وقامت بتنسيق أنشطتها مع أفراد الأمن التابعين للولايات المتحدة.

١١ - ورغم أن حوادث العنف كانت عديدة ويبدو أنها آخذة في الازدياد، فإنها تعزى، فيما يبدو، إلى عدة مجموعات صغيرة نسبيا ولكنها مسلحة جيدا، ولا يوجد تنسيق بين أنشطتها ولا تحظى بتأييد شعبي.

وعلى الرغم من أن هذه المجموعات ليس لديها القدرة على أن تشكل تهديدا خطيرا للحكومة، فإن نمط الحوادث قد سبب قلقا بين الهايتيين وشكل ضربة أخرى للروح المعنوية للشرطة الوطنية الهايتية.

١٢ - ونظرا لانشغال الحكومة بهذا التهديد الأمني، فقد انشغلت عن التركيز على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة وتشجيع المصالحة في المجتمع الهايتي، وهما أمران يتوقف على كليهما الاستقرار مستقبلا. على أن رئيس الوزراء سمارث قد ناشد الجنود السابقين، في بيان علني صدر في ٢ أيلول/سبتمبر، ألا يسمحوا لأحد بالتأثير عليهم لتوريطهم في حلقة العنف المفرغة وناشد جميع الهايتيين مساندة سيادة القانون والحفاظ على ديمقراطية بلدهم. وأفاد أيضا أن الحكومة تعمل مع المجتمع الدولي من أجل علاج حالة الجنود، وأن القدرة السوقية للشرطة الوطنية الهايتية ستزداد وأن النظام القضائي قد صدرت إليه تعليمات بالتعجيل بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت مؤخرا. وقد حظي هذا البيان بقبول حسن وأعرب بعض المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية عن تأييده علنا لرسالة رئيس الوزراء.

ثالثا - نشر بعثة الأمم المتحدة في هايتي وعملياتها

١٣ - كما يتذكر أعضاء المجلس، فإن مجلس الأمن قرر، في قراره ١٠٦٣ (١٩٩٦) أن يخفض حجم قوات البعثة والشرطة المدنية التابعة لها إلى ٦٠٠ و ٣٠٠ على التوالي، مع مراعاة ما أعطيته من تأكيدات في تقريره السابق (انظر S/1996/416، الفقرة ٣٦) بأنني، إذا سمحت الحالة، سأعتمد أي فرص أخرى لتقليل قوام البعثة، وطلب مني أن أقدم إليه تقريرا عن احتمالات إجراء مزيد من هذه التخفيضات. وفي الفقرة ٦ من القرار نفسه، طلب مجلس الأمن إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بقرارات المجلس ذات الصلة من أجل تنفيذ أحكام ولاية البعثة. واستجابة لطلب المجلس، قدمت حكومتا كندا والولايات المتحدة الأمريكية، على نفقتهما، الموارد المطلوبة لتمويل ٧٠٠ فرد إضافي لمساعدة حكومة هايتي.

١٤ - وقد أجريت عملية إعادة تشكيل القوة بعد انتهاء ولاية البعثة وإعادة نشرها من جراء تخفيض العنصر العسكري السابق الممول من الأمم المتحدة، خلال تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أغلق معسكران في كاب هايسيان وبورت - أو - برانس وأعيد تنظيم معسكر آخر ليستوعب الوحدة المقدمة من باكستان والتي نقلت إلى العاصمة. وأعيدت الوحدة المقدمة من بنغلاديش إلى وطنها في ١٦ تموز/يوليه. كذلك تم تخفيض أفراد مقر القيادة وأعيد تشكيلهم. ونتيجة لذلك، فإن العنصر العسكري للبعثة منتشر الآن في بورت - أو - برانس فقط. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر بلغ قوام القوة ٦٠٠ فرد. إضافة إلى ذلك، يوجد في منطقة البعثة نحو ٦٧٢ فردا ممولين من التبرعات (انظر المرفق). ويخضع العنصر العسكري لقيادة اللواء ج. ر. ب. ديغل (كندا).

١٥ - وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أجريت مفاوضات مع حكومة هايتي لكفالة تمتع البعثة بكامل حرية الحركة والاتصال والحقوق الأخرى اللازمة لأداء مهامها. وقد اختتمت هذه المفاوضات بنجاح، وفي ٤ تموز/

يوليه، قام رئيس الوزراء بإبلاغ الأمم المتحدة أن مركز اتفاق القوات الذي أبرم في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ فيما يتعلق بالبعثة سيطبق على البعثة وأفرادها بعد إجراء ما يلزم من تعديلات.

١٦ - وكما سبقت الإشارة إليه، فإن تخفيض العنصر العسكري للبعثة تطلب تركيز القوات المتبقية في بورت - أو - برانس (انظر الخريطة المرفقة)، مما يعد أمرا حاسما للمحافظة على بيئة آمنة ومستقرة، باعتبار هذه المدينة مركز النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هايتي. ولذلك، فإن وجود قوة عسكرية قوية هناك أساس لتوفير رادع معقول لمن قد يسعون إلى تقويض استقرار الحالة. وبالنظر إلى ذلك، وفي ضوء التطورات الأخيرة، عملت البعثة على زيادة عدد دورياتها بدرجة كبيرة لإبراز وجودها، مما أدى إلى تقليل الوقت المطلوب للاستجابة للحالات الحرجة في منطقة العاصمة. ويتم إجراء طلعات لطائرات هليكوبتر التابعة للبعثة والمزودة بالرادارات والأضواء الكاشفة، وذلك بالتنسيق مع الدوريات الأرضية بغية زيادة الفعالية، لا سيما في الليل.

١٧ - وتقدم البعثة الدعم والمساندة بصورة منتظمة لشرطة هايتي الوطنية عند مواجهتها مختلف التحديات الأمنية. كذلك واصلت البعثة كفالة الأمن في القصر الوطني، ولمواكب رئيس الجمهورية، وفي مقر رئيس الجمهورية السابق. وفي محاولة لتنسيب أكبر عدد ممكن من الجنود للدوريات الأرضية، تم تخفيض عدد المنشآت التي يتعين حمايتها إلى أدنى حد ممكن. ونتيجة لذلك، لم يعد أفراد الأمم المتحدة العسكريون ينتشرون في الميناء أو المطار اللذين توفر شرطة هايتي الوطنية الحماية لهما. على أن البعثة ستواصل الانتشار على نفس المستوى في مقر القيادة وفي المعسكرين الموجودين في العاصمة لكفالة حمايتهما.

١٨ - ويساعد العنصر العسكري للبعثة أيضا في تحسين الأوضاع الوظيفية لشرطة هايتي الوطنية من خلال تسيير دوريات مشتركة للشرطة المدنية/شرطة هايتي الوطنية/الدوريات العسكرية في المناطق الأكثر صعوبة من العاصمة. إضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة في تدريب فريق للرد التكتيكي السريع تابع للشرطة الوطنية الهايتية على البحث عن الأسلحة ومصادرتها. كذلك يقدم العنصر العسكري الدعم للشرطة الوطنية في مجالات جمع المعلومات والتنظيم والتخطيط. وفي الأسابيع الأخيرة قدم مزيدا من الدعم للشرطة الوطنية الهايتية والشرطة المدنية. على سبيل المثال، تمركزت وحدات عسكرية تابعة للبعثة عند مبنى البرلمان في أعقاب الهجوم بإطلاق النار على هذا المبنى (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

١٩ - إن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الرد بشكل مناسب خارج بورت - أو - برانس محددة نظرا للافتقار بشكل عام إلى المعدات، والتدريب والتنظيم. فمن الأهمية بمكان، إذن، أن تكون البعثة قادرة على الرد السريع في جميع أنحاء البلد عندما تكون شرطة هايتي الوطنية والشرطة المدنية بحاجة إلى مساعدة. ولتبسيط تحديد المسؤوليات، تم تقسيم محافظات البلد التسع إلى منطقتين - منطقتا الرد الشمالية والجنوبية. وفي هذا السياق، من المهم أن تخصص للبعثة طائرتا هليكوبتر ذات حمولة متوسطة.

٢٠ - وتحت قيادة الكولونيل روبرت بيغيير (فرنسا)، لا يزال عنصر الشرطة المدنية في البعثة، الذي كان قوامه في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٧١ فردا منتشرا في ١٩ موقعا في جميع أنحاء هايتي يسعى انطلاقا منها إلى تحسين الأوضاع الوطنية للشرطة الوطنية الهايتية من خلال التدريب أثناء العمل وتعزيز هياكلها القيادية والإدارية. ويقوم أفراد الشرطة المدنية بمرافقة ضباط الشرطة الوطنية في أنشطتهم اليومية المتعلقة بمهام الشرطة، ويقدمون أيضا المزيد من التدريب الرسمي في كل مركز للشرطة. ومن بين أفراد الشرطة المدنية البالغ عددهم ٢٧١ فردا تم تنسيب ٢٢٣ فردا في كل مركز شرطة ويعمل ٤٠ منهم مستشارين فنيين، ومدرسين، ومستشارين لوحدة متخصصة مثل وحدة التحقيق الخاصة (الفرقة الجنائية)، ومكتب المفتش العام، والمركز المقترح لعمليات الشرطة الوطنية الهايتية. ويشكل أفراد الشرطة المدنية الباقون القيادة العليا للشرطة في مقر البعثة.

٢١ - ويشارك ضباط الشرطة المدنية الموجودون في مراكز الشرطة والبالغ عددهم ٢٢٣ ضابطا مشاركة أساسية في التدريب الميداني لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية. وهم يقومون بمرافقة ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في الدورات الاعتيادية. ورصد سلوكهم وإجراءاتهم خلال التحقيقات الجنائية، وعمليات الاعتقال، واستجواب المشتبه بهم ومعاملة السجناء. ويشاركون أيضا في تقييم أداء ضباط الشرطة الوطنية الهايتية. ويقدمون دروس التلقين المستمر على مستوى المفزة تحت إشراف قسم التدريب في مقر البعثة. وهذا النهج الذي استحدث مؤخرا يكفل اتساق التدريب في جميع أنحاء البلد. وقد تم بالفعل تحديد عشرين مادة للتدريب، وستكتمل بعض الدورات بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسيتم تدريس مواد أخرى في دورات مقبلة.

٢٢ - ويعمل ضباط الشرطة المدنية أيضا مدرسين في أكاديمية الشرطة. وقد تولوا مسؤوليتهم بوجه خاص لتدريس المهارات المطلوبة بصورة ملحة، مثل تقنيات التدخل الفني (gestes techniques professionnels) التي تدرس لـ ٤٧ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية. وقد كان من المقرر أن تبدأ آخر مجموعة من ضباط الشرطة الوطنية هذه الدورة في ١٦ أيلول/سبتمبر. ويتولى ١٠٠ ضابط من الشرطة الوطنية الهايتية قامت بتدريبهم الشرطة المدنية، توفير الأمن لكبار الشخصيات، ويجري حاليا تدريب ٢٥ ضابطا.

٢٣ - ولسد الثغرات في هيكل قيادة الشرطة الوطنية الهايتية في أسرع وقت ممكن، قامت الشرطة المدنية بتدريب ٤٣ عميد شرطة، ومن المقرر إجراء دورتين تدريبيتين إضافيتين في أيلول/سبتمبر (لـ ٢٣ ضابطا)، وفي تشرين الأول/أكتوبر (لـ ٣٠ ضابطا آخر). والثغرة الأخرى في هيكل القيادات توجد على المستوى المتوسط للمفتشين. ولسد هذه الثغرة، أجرت الشرطة المدنية دورات تدريبية لأعلى ضباط الصف رتبة، وهم معروفون باسم "الضباط ٣" و "٤". وسيحصل نحو ١٧٠ من "الضباط ٣" الذين يدرسون في مجموعات مكونة كل منها من ٣٠ ضابطا، على التدريب، وستجري دورة تدريبية مدتها ١٥ يوما لـ ١٤١ "ضابط ٤" لتأهيل المتقدمين ليكونوا عمداء شرطة، وسيتم توزيعهم في مجموعات من ٥٠ متدربا.

٢٤ - وقد تم تدريب مائة وعشرين ضابطا للعمل في وحدات السيطرة على الشغب ومن المزمع إجراء ثلاث دورات تدريبية إضافية مدة كل منها أربعة أسابيع لمجموعات يتكون كل منها من ٤٠ ضابطا، وذلك للمناطق الشمالية، والشرقية والوسطى. وقد قدمت الشرطة المدنية التدريب أثناء العمل لـ ٣٣ وكيل مباحث منتسبين للفرقة الجنائية. وسيتم تنسيب واحد وعشرين من هؤلاء للمفرزات المحلية المتمركزة في جميع أنحاء البلد، كما ستقوم الشرطة المدنية بتدريب من يحلون محلهم في العاصمة. وتجري حاليا دراسة لجدوى إنشاء مراكز تدريب على مستوى المحافظات.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

٢٥ - نشرت بالكامل الشرطة الوطنية الهايتية التي يبلغ قوامها ٦ ٠٠٠ فرد في ١٧٤ موقعا قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦. وتعاني هذه القوة الفتية، التي تمر بمرحلة صعبة وحرجة، من ثلاثة مواطن ضعف رئيسية هي: عدم الخبرة وعدم كفاية المعدات والنقص في القيادة. وتواجه هذه القوة، التي أنشئت من العدم تقريبا ولم يمض على إنشائها سنتان بعد، تحديا هائلا من المجرمين المسلحين تسليحا جيدا الذين تحرك بعضهم دوافع سياسية. ولا تزال هذه القوة تعاني من نقص شديد في تجهيزها. ويفتقر عدد كبير من مراكز الشرطة حتى إلى الأساسيات مثل الكهرباء والسبابة والمياه ويحاول بعضها أن يخدم المجتمعات التي يوجد فيها بدون أن يتوفر لديه هاتف أو لاسلكي أو مركبات. ولا يزال عدد كبير من مناصب الضباط من المستوى الأوسط شاغرا ويفتقر الضباط الذين تم نشرهم، بعد تدريب استمر بضعة أسابيع فقط، إلى الخبرة القيادية. وهذه المشاكل، مجتمعة، تعيق بشكل خطير قدرة الضباط الشبان على الاضطلاع بواجباتهم وتؤثر على معنوياتهم. وأشار أفراد الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي الذين يقومون بانتظام برصد مراكز الشرطة الوطنية الهايتية في كافة أرجاء البلد، إلى أن الضباط يظهرون أنه ليس لديهم بواعث نفسية ويتضح ذلك من الغياب المزمّن وحتى ترك الخدمة. وهذه المشكلة شائعة لدرجة أن بعض أقسام الشرطة الفرعية ليست شغالة. وفي الواقع فإن وجود الشرطة المدنية هو الذي يمكن بعض المراكز من الاشتغال فعلا إذ يقلل من أثر نقص الموارد عن طريق تقاسم مركباته ووسائل اتصاله مع الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٦ - وقد وضع مكتب المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية مشروع خطة للتطوير المؤسسي للشرطة تشتمل، إلى حد كبير، على عمل وتوصيات الأفرقة العاملة التي عملت أثناء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقامت الشرطة الوطنية الهايتية بالتعاون مع قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي بترجمة هذه الخطة إلى أهداف ملموسة وسمت أفرادا بوصفهم أفرادا مسؤولين عن تحقيقها وحددت مواعيد نهائية لها. ويقوم بمتابعة التقدم المحرز في هذا العمل الرئيس بريفال في اجتماعات دورية يعقدها مع المسؤولين الرئيسيين في الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي والمانحين الشائيين. ولكي يكفل ببير دينيزي المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية تنفيذ خطته بفعالية، أنشأ "فريقا للدعم والمتابعة" يضم جميع المشتركين في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتحويلها إلى قوة محترفة وإدارتها وهم ممثلو فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والشرطة المدنية. ورغم أن

التقدم المحرز في هذا المحفل لا يزال محدوداً فقد لوحظت أوجه تقدم في عدة مجالات مثل إنشاء نظام محوسب لجدول الرواتب. وأصبحت الفرقة الجديدة لحرس السواحل وفرقة المطافئ جاهزتين حالياً للعمل. وأقامت بعض الفصائل المحلية للشرطة الوطنية الهايتية علاقات بناءة مع السكان المحليين. فقد أنشئت على سبيل المثال في كاب هايسيان وحدة للعلاقات المجتمعية، وألقى ضباط الشرطة الوطنية الهايتية كلمات في المدارس عن دور الشرطة في المجتمع. وفي الربيع الماضي، وزعت على نطاق واسع المدونة الجديدة لقواعد سلوك الشرطة الوطنية الهايتية. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى، بينت قيادة الشرطة الوطنية الهايتية بوضوح التزامها بتقيد أفراد الشرطة بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية. ويعزز هذا الالتزام أيضاً عن طريق التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي تقدمه البعثة المدنية الدولية في هايتي إلى الشرطة.

٢٧ - ورغم إحراز قدر من التقدم وإنشاء آليات من شأنها أن تساعد على تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، ما زال هناك الكثير مما يتعين تنفيذه. فقد تأجل إصدار قرارات أساسية مثل تعيين ضباط من المستوى المتوسط والعالي مما تسبب أحياناً في خلق فراغ قيادي في البلد. ويعمل عدد كبير من الضباط العاديين دون توجيه كاف وهي حالة تسببت، كما هو متوقع، في عدم الانضباط والتجاوزات. ولم يتم نشر معظم الضباط البالغ عددهم ٤٣ ضابطاً الذين درّبوا ليخدموا كمفوضين بعد تخرجهم، عندما اكتشف أن أغلبيتهم كانوا من أعضاء القوات المسلحة الهايتية السابقة، وأحرزوا نتائج جيدة في الاختبار التأهيلي. وخوفاً من الرفض الشعبي، قررت قيادة الشرطة الوطنية الهايتية الانتظار إلى حين إكمال عدد أكبر من المفوضين من ذوي الخلفية المدنية لتدريبهم، وبالتالي تحسين نسبة العسكريين إلى المدنيين. ورغم مضي نحو ثلاثة أشهر، لم تجد بعد هذه التعيينات الهامة ولا يزال هناك نحو ٧٠ منصباً شاغراً. وتعين على الشرطة المدنية في عدد كبير من المواقع أن تملأ هذا الفراغ الإداري.

٢٨ - وثمة خطوة هامة أخرى ما زال يتعين اتخاذها هي إنشاء مركز للقيادة في المقر في بورت - أو - برانس ومراكز مماثلة في كل من مزارع المحافظات التسعة. ورغم اتخاذ قرار بإنشاء مراكز للاستعلامات والعمليات في كل محافظة في شباط/فبراير الماضي، فإن الأفراد اللازمين لهذه المراكز لم يعيّنوا بعد ولم يجر اختيار المواقع إلى الآن. ومن أسباب هذا التأخير أن الهيئة الوطنية للهاتف لم تقم بتركيب خطوط الهاتف اللازمة في مقر الشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، عرضت الشرطة المدنية مركز عملياتها ليستخدم كقاعدة لتدريب الأفراد في مراكز عمليات الشرطة الوطنية الهايتية في مختلف أرجاء البلد.

٢٩ - وبصفة عامة، تأخر التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية بشكل خطير. فمن الناحية المالية، لم تستثنى الشرطة الوطنية الهايتية من قيود الميزانية التي تؤثر على القطاع العام ككل وحيث أن الحكومة ستظل تعاني من نقص في النقدية إلى حين موافقة البرلمان على مجموع الخطة الاقتصادية، لم تقدم وزارة المالية أموالاً كافية لوزارة العدل. ونتيجة لذلك، تدفع أجور الشرطة على نحو متأخر بشهر أو شهرين. وبصفة عامة، يتسم الاحتفاظ بالسجلات بعدم الكفاءة، كما أن المعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤسسة غير

مجموعة مركزيا وغير منظمة بصورة منهجية. ومن الأمور الصعبة الحل على وجه الخصوص في بلد يتزايد فيه الإجرام، الذي يتسم بعضه بالجدة والتطور، افتقار الشرطة الوطنية الهايتية الى القدرة على إجراء التحقيقات الجنائية. ولا يزال معظم أرجاء البلد بلا شرطة للتحريات على الإطلاق. والفرقة الوحيدة المتخصصة في التحقيقات الجنائية، "الفرقة الجنائية"، هي وحدة صغيرة مكرسة للتحقيق في عدد محدود من عمليات القتل التي يبدو أن لها دوافع سياسية.

٣٠ - ورغم أن القوة تلقت كميات كبيرة من المعدات التي تبرعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي وتبرع بها مانحون ثنائيون، فإنها لا تزال تعاني من نقص واضح في تجهيزها. ولا يمتلك عدد كبير من الضباط إلا زي رسمي واحد، وقد يكون هذا هو السبب في أنهم أحيانا ما يأتون الى العمل في ملابس مدنية. وقد تسبب اشتراك أفراد مسلحين يرتدون ملابس الشارع العادية في مهام للشرطة في ارتباك السكان وخوفهم ويمكن أن يتسبب في إساءات في المعاملة.

٣١ - ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي تؤدي دورا رائدا في مجال السوقيات وقد وضعت قائمة تضم الموارد والاحتياجات الحالية. وتكشف القائمة التي تستكمل بصفة دورية عن أوجه نقص واضحة في جميع المجالات: النقل والهيكل الأساسية والاتصالات.

٣٢ - ويعد قدر كبير من المعدات التي تم التبرع بها للشرطة المدنية الهايتية غير صالح للاستعمال نتيجة لإساءة استخدامه أو لعدم تصليحه. ولا تزال الأنظمة التي تكفل المساءلة والصيانة غير كافية. وقد بدأت عملية الأمم المتحدة للدعم في هايتي في تصليح مركبات الشرطة الوطنية الهايتية في ورشها في طاب هايبسيان وهينشي ولي كاي وستنقل هذه الموارد في النهاية الى الشرطة الوطنية الهايتية. وهناك نقص أيضا في الأنظمة التي تكفل الصيانة السليمة لمعدات الاتصال وتحتاج حاليا المعدات المتبرع بها الى التصليح العام.

٣٣ - وتجدر الإشارة الى أنني أنشأت، استجابة لقرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) صندوقا للتبرعات للمساعدة على إنشاء قوة شرطة مناسبة في هايتي. ومنذ ذلك الحين، ناشدت الدول الأعضاء، في جميع تقاريري بشأن هايتي، أن تفكر فورا وبجدية في إمكانية التبرع للصندوق. والى الآن تلقى الصندوق مبلغا مجموعه ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من جمهورية كوريا ولكسمبرغ واليابان. واستخدمت هذه الموارد لتوفير مركبات ومعدات للاتصالات وغيرها من المعدات ولتجديد ما يزيد على ٢٥ مركزا للشرطة في كافة أرجاء هايتي. ويعاني عدد كبير آخر من مراكز الشرطة في البلد البالغ عددها ١٧٤ مركزا من حاجة ماسة للتصليح. وأود أن أشكر الحكومات التي تبرعت بسخاء للصندوق الاستثماري. لكن موارده ستنضب قريبا. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة الى أن المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية قدم طلبا، أيده الرئيس بريغال، للحصول على مساعدة المجتمع الدولي في تعيين ٤٠ خبيرا استشاريا للشرطة لتقديم المشورة التقنية والخبرة الى المسؤولين في الشرطة الوطنية الهايتية لمدة ١٨ شهرا.

٣٤ - ويكافح المفتش العام ايشور لوك جوزيف، المكلف بضمان الامتثال للمعايير الأساسية الأخلاقية والمهنية ومعايير حقوق الإنسان، هو وموظفوه البالغ عددهم ٢٣ موظفاً من أجل التحقيق في عدد متزايد من القضايا. وقد أتموا، وهم يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية، التحقيق في ٣٥ قضية من بين عدد قضايا يزيد مجموعها على ٢٠٠ قضية ويؤدي هذا المكتب مهمة حاسمة داخل الشرطة الوطنية الهايتية وهو ضامن رئيسي لخلق مجتمع قائم على حكم القانون. وتجدر الإشارة إلى أن التحقيقات الشاملة التي تجري في حينها للاتهامات بارتكاب أعمال خاطئة من جانب الشرطة الوطنية الهايتية سيسهم إسهاماً كبيراً في بناء ثقة الجماهير في هذه المؤسسة. وبالمثل، ينبغي أن تعرض بشكل تلقائي القضايا التي ترتكب فيها جرائم على القضاة المختصين. وفي هذا السياق، يجري المفتش العام دراسة استقصائية عن أداء قوة الشرطة بأسرها (تكتمل في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر) بهدف فصل الضباط الذين يرى أنهم غير صالحين. ويستمر تعيين ستة من أعضاء الشرطة المدنية في مكتب المفتش العام.

خامساً - النظام القضائي ونظام السجون

٣٥ - إن نظام المحاكم هو شريك الشرطة الوطنية الهايتية في إقامة العدل، وهو نظام لا يزال يعاني من اختلال وظيفي في معظم أرجاء البلد. وبموجب نظام القانون المدني في هايتي، يؤدي قاضي التحقيقات بالاشتراك مع المدعي العام (مفوض الحكومة) دوراً هاماً في التحقيقات الجنائية. ولا يزال نحو ٨٠ في المائة من المحتجزين في السجون في انتظار التقديم إلى المحاكمة. ونتيجة لذلك تعاني السجون من الاكتظاظ. وتواصل البعثة المدنية الدولية بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل لتحسين ظروف الاحتجاز. ومنذ عدة سنوات لم تعقد على نحو منتظم في عدد كبير من المحاكم محاكمات بمشاركة المحلفين. وإن كان قد طرأ بعض التحسن في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وحكم قلم البراءة الصادر في تموز/يوليه بتهمة رجلين اتهما بقتل عني مالا ري وزير العدل السابق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى تركيز الاهتمام العام على مدى احتياج هذا القطاع إلى عملية إصلاح أساسية.

٣٦ - واعترافاً بأهمية الإصلاح القضائي، يعقد رئيس الوزراء اجتماعات تنسيقية شهرية للمسؤولين في وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي والمانحين. ويجري استعراض تنفيذ خطة عمل تتضمن ٢٢ نقطة وأدخلت التعديلات حسب الاقتضاء. وكان التقدم المحرز حتى الآن بطيئاً يتلأأ وراء التطورات التي يشهدها قطاع الأمن العام. وفي نهاية آب/أغسطس، قدمت وزارة العدل إلى البرلمان مشروع قانون للإصلاح القضائي ينص على جملة أمور منها إنشاء لجنة للخبراء لمساعدة وزارة العدل التي تعاني من نقص في الموظفين، وإنشاء لجنة للتقييم يشترك في تعيينها البرلمان والفرع التنفيذي لمعالجة مركز الموظفين القضائيين وتدريبهم واستبدالهم. ورغم أن النظر في مشروع القانون هذا قد يساعد على التوصل إلى توافق للآراء بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بإعادة تشكيل النظام القضائي، فقد يسفر عن المزيد من التأخير في اتخاذ القرارات اللازمة لبناء الثقة في نظام المحاكم وتلبية الطلب المتزايد لإقامة العدل.

٣٧ - ومثل تعيين د. لويس روي أميناً للمظالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان تطورا إيجابيا. وعندما يبدأ هذا المكتب عمله، فإن من شأنه أن يؤدي وظيفة رصد هامة تكفل أن يكون الذين أوكلت اليهم مهمة حماية حقوق أبناء هايتي على مستوى هذه المسؤولية.

٣٨ - وقدم المجتمع الدولي موارد كبيرة من أجل الإصلاح القضائي. ويجري تجديد مباني المحاكم بمساعدة من كندا؛ وتتعاون وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبعثة المدنية الدولية مع أخصائيين كنديين في تحسين الإجراءات الإدارية المتبعة في مكاتب المدعين العامين؛ ووفرت فرنسا عدة خبراء لوزارة العدل؛ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مستعدة لتمويل التدريب وغيره من الأنشطة. وتمثل هذه الموارد فرصة هامة متاحة للمسؤولين في هايتي المشرفين على جهود الإصلاح القضائي.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٣٩ - أيدّ مجلس الأمن بقراره ١٠٦٣ (١٩٩٦)، دور ممثلي الخاص في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع بناء المؤسسات وتحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في هايتي. وأكد المجلس أيضا على أهمية قيام حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية بالاتفاق في أقرب وقت ممكن على الخطوات الضرورية التي تمكّن من توفير الدعم المالي الإضافي.

٤٠ - وقد تركزت الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال التنمية خلال الأشهر الثلاثة الماضية على ما يلي: تشجيع اعتماد البرلمان لقانونين أساسيين يتعلّقان ببرنامج التكيف الهيكلي - إصلاح الخدمة المدنية وتحديث المؤسسات العامة؛ والمحافظة على توازن الاقتصاد الكلي، وهو توازن اللازم لجذب الاستثمارات الخاصة؛ وتنشيط الاستثمار العام الممول من الخارج من أجل تحسين الهيكل الأساسي للبلد وحفز الطلب المحلي الذي توجد حاجة ماسة إليه.

٤١ - والجهود التي بذلت في المجال المالي حققت بعض النتائج الإيجابية. فإيرادات الضرائب استمرت في الزيادة مع تحسن أساليب جمعها وتناقص حالات التهرب منها. والنفقات المالية الجارية تقل في مستواها عن الاعتمادات المرتبط بها في الميزانية وذلك لعدم إنفاق التمويل الخارجي إلى حين اعتماد برنامج التكيف الهيكلي. وارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات المالية عما كان مخططا أدّى إلى تقليل الاختلال المالي تدريجيا في الربع الثالث من السنة المالية. وهذا الاتجاه، الذي صاحبه بعض العوامل الأخرى، أدّى إلى ارتفاع طفيف في قيمة الغورد. وقد أسهم أيضا في حدوث هذا التحسن الانخفاض الطفيف في معدل التضخم (كان المعدل ١٧,٦ في المائة سنويا في تموز/يوليه ١٩٩٦)؛ وزيادة رصيد العملات الأجنبية نتيجة لتزايد عدد الزائرين سواء من الهايتيين الذين يعيشون في الخارج أو من الأجانب؛ وزيادة قيمة الغورد نتيجة لتدفق العملات الأجنبية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لتمويل الاستثمارات العامة.

٤٢ - والنمو الاقتصادي لا يزال متواضعا. وزيادة الاستثمار العام - أكثر من نسبة ٩٠ في المائة من ذلك الاستثمار ممول من الخارج - وتجدد أعمال التشييد الخاصة أديا إلى زيادة الطلب. ومع ذلك فإن هذه الزيادة في الطلب قد عادلها تقريبا الانخفاض الناتج عن انخفاض العجز المالي وعن عوامل أخرى. وأعمال العنف التي اندلعت مؤخرا قد تؤدي إلى ابتعاد المستثمرين الخاصين، ولو أنها لن تؤثر على برامج الاستثمار العام.

٤٣ - ومنذ أن قدمت تقريرتي الأخير، حدث تغير طفيف في أولويات، ونهج والتزامات، الوكالات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. فتقديم القروض التسهلية والمنح - ومعظمها من أجل المساعدة التقنية - سيظل كبيرا بالنسبة للسنوات المقبلة. ومع ذلك فإن القدرة على الاستيعاب لا تزال تمثل مشكلة. ولمعالجة هذه العقبة فإن رئيس الوزراء قد عقد في ٣ حزيران/يونيه اجتماعا للوزراء الذين تمول برامج وزاراتهم من الخارج، وكذلك لممثلي الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية الرئيسية ومن بينهم الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جرى تحديد ثلاث مشكلات رئيسية هي: افتقار جميع الوزارات تقريبا إلى الأفراد المؤهلين على المستويات المناسبة للإسراع بتنفيذ المشاريع التي تتلقى مساعدة من الخارج؛ والعقبات البيروقراطية من جانب الحكومة - وأيضا من جانب الجهات المانحة - التي تؤخر، بل تعوق، تنفيذ المشاريع؛ وعدم وجود تنسيق فيما بين الجهات المانحة في بعض القطاعات بما يؤدي إلى إنفاق وقت أطول لمعالجة ذلك من جانب الوزير المختص وموظفي الوزارة المثقلين أصلا بالأعمال والذين يضطرون في بعض الأحيان إلى إجراء تحليلات للمفاضلة بين المشاريع المماثلة التي تقدمها جهات مانحة مختلفة.

٤٤ - وقد قدم الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى رئيس الوزراء اقتراحا لمعالجة المسألتين الأخيرتين. وجدير بالذكر أنني قد عينت في عام ١٩٩٥ الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رتبة نائب الممثل الخاص وبذلك يكون قد تم الربط، لأول مرة، بين بعثة حفظ السلام والأنشطة الإنمائية. وهذا الترتيب أثبت جدواه في أنه قد أوجد رابطة عضوية بين البعثة ومختلف الوكالات والبرامج التي يوجد لها تمثيل في هايتي. وقد رحب رئيس مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته بشأن تنسيق عمليات حفظ السلام مع الأنشطة الإنمائية، وأعرب عن أمل المجلس في أن يسهل هذا التنسيق قيام تعاون أوثق بين جميع الجهات المعنية في هايتي، فضلا عن زيادة فعالية الدعم الدولي الذي يقدم لإعادة بناء اقتصاد هايتي (انظر الوثيقة S/PRST/1995/20 المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥).

٤٥ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، دعا ممثلي الخاص رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي ووزير الاقتصاد والمالية، إضافة إلى ممثلي الوكالات المالية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية الرئيسية ووكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في هايتي، إلى اجتماع كان الغرض منه هو شرح الولاية الواسعة للبعثة وتشجيع إجراء مناقشة بشأن كيفية تنفيذ الجوانب الجديدة لتلك الولاية ومتابعة المقترحات التي قدمت في الرسالة المذكورة أعلاه.

٤٦ - وقد نتجت عن ذلك الاجتماع آلية يقوم من خلالها كل وزير بدعوة الجهات المانحة الرئيسية في قطاعه إلى الاشتراك في تحليل حالة المشاريع وتحديد التدابير اللازمة للإسراع بتنفيذها. وهذه الاجتماعات الدورية ستسمح أيضا للوزير بتزويد الجهات المانحة بمعلومات عن التوجهات الرئيسية للحكومة فيما يتعلق بسياسة القطاع وشرح التوجهات الجديدة. وإضافة إلى هذا فإنه سيكون في مقدور الجهات المانحة أن تستفيد من تلك الفرصة لعرض أفكار جديدة تتعلق بالمشاريع بما يقلل من احتمالات حدوث ازدواج، ويوفر أيضا وقت الوزير. والاجتماع القطاعي الأول الذي استخدمت فيه هذه الطريقة استضافته وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٢ آب/أغسطس، وجرى وضع جدول زمني لاجتماعات الوزارات التي تشرف على الصحة والأشغال العامة، والنقل والمواصلات، والزراعة والبيئة.

٤٧ - وقد اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب زخما جديدا. فقد وصلت إلى هايتي في الأشهر الثلاثة الماضية بعثات للمساعدة التقنية والتدريب من بوليفيا وشيلي وكوبا والمكسيك. وقد خططت بلدان أخرى كثيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإيفاد بعثات ذات طبيعة مماثلة في الأشهر المقبلة. كذلك فقد زار البلد مؤخرا عدد متزايد من البعثات التجارية (من بينها بعثات من فنزويلا ومنظمة السياحة لمنطقة البحر الكاريبي) وتوصلت تلك البعثات إلى اتفاقات بشأن تعزيز العلاقات التجارية. ومن المأمول أن تصبح هايتي، تدريجيا، مركز جذب للتجار والمستثمرين المحتملين في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

٤٨ - وفي تقريره السابق، شجعت على تكوين رؤية مشتركة فيما بين الهايتيين لمستقبل بلدهم. وكان ذلك يستهدف، ضمن ما يستهدفه تحسين إطار الدعم الدولي. وبمبادرة من ممثلي الخاص، اجتمع فريق مكون من ٢٩ من الزعماء الهايتيين وخبراء من شتى القطاعات (الأعمال التجارية، والكنائس، والمنظمات المجتمعية، والحكومة، والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، والجامعات)، والتخصصات (اقتصاديون، وقضاة، وعلماء في الاجتماع والسياسة، ومؤرخون، ومعماريون، وأطباء، ومهندسون)، والاتجاهات السياسية، وذلك لتحديد الأهداف والسياسات الطويلة الأجل لبلدهم. وقد عقدت هذه الحلقة الدراسية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمتين غير حكوميتين محليتين. وسوف تنشر قريبا وقائع هذه المناقشات. وحلقة العمل هذه تشكل الخطوة الأولى في عملية تهدف إلى تسهيل إجراء حوار وطني ووضع برنامج محلي استنادا إلى قدر كبير من التوافق في الآراء، وهو أمر ضروري لوضع إطار للدعم الدولي في السنوات المقبلة. وبتنسيق عام من الممثل الخاص، ستواصل وكالات منظومة الأمم المتحدة مساهماتها في تكوين هذه الرؤية المشتركة، كما أنها ستشارك في فرق العمل القطاعية الجديدة التي ستعنى بالمسائل المتعلقة بالمجال الاجتماعي الاقتصادي. وبهذه الطريقة ستكون الأمم المتحدة قادرة على أن تظل مشتركة في تشجيع التنمية في هايتي في الأجل الطويل وذلك كاستمرار لالتزامها خلال الفترة الانتقالية الحالية.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٤٩ - من الواضح أن المؤشرات جميعها تدل على أن الحالة الأمنية في هايتي قد تدهورت في الأسابيع الماضية. فالهجمات وحوادث إطلاق النار التي وقعت في بورت - أو - برنس تعكس زيادة في الأنشطة التخريبية التي يشترك فيها، على ما يبدو، بعض أفراد القوات المسلحة الهايتية السابقة وأعضاء المنظمات اليمينية المتطرفة. كذلك فقد نظم عدد من المظاهرات الشعبية في جميع أنحاء البلد، وليس من المستبعد أن تزيد "فرق اليقظة" المحلية أنشطتها بما يزيد من تهديد الأمن العام وتدهور الاستقرار في البلد.

٥٠ - وحتى الآن، لم تصل الشرطة الوطنية الهايتية إلى مستوى الخبرة والثقة المطلوب للسيطرة على التهديدات التي تشكلها الجماعات التخريبية وإحباط تلك التهديدات. ولذلك فإنه من الواضح أن العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، الذي لا يزال يمثل أكبر قوى للأمن في هايتي وأفضلها تجهيزا، هو عامل أساسي في قدرة السلطات الهايتية على احتواء خطر عدم الاستقرار الذي تمثله القوى التي تهدد الديمقراطية.

٥١ - وقد أبدت حكومة هايتي، مكررا، التزامها بتكوين شرطة مدنية تحترم حقوق الإنسان وذلك كضمان مؤسسي قوي لحكم القانون. وقادة الشرطة الوطنية الهايتية، وكذلك الكثير من ضباطها، يعملون بدأب في ظل ظروف صعبة للغاية وتحت ضغوط من التوقعات المتزايدة ومخاطر الأمن المتجددة. وقد قتل خلال عام ١٩٩٦ تسعة ضباط، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة الشرطة والمواطنين على حد سواء.

٥٢ - ومن المرجح أن يكون الهدف من موجة أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا هو اختبار إرادة الشرطة الوطنية الهايتية والحكومة والمجتمع الدولي. ويجب مضاعفة الجهود واتخاذ، وتنفيذ، قرارات حاسمة في الوقت المناسب إذا ما أريد أن تكتسب الشرطة الوطنية الهايتية المهارة المهنية والكفاءة اللازميتين. وهناك حاجة إلى تطبيق اللامركزية بالنسبة للسلطة واتخاذ القرارات. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد دعوتي إلى حكومات الدول الأعضاء بأن تقدم، بسخاء، تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للشرطة الوطنية الهايتية الذي ستكون هناك، في الأشهر المقبلة حاجة إليه للاستجابة لطلب حكومة هايتي بوضع برنامج مستشارين فنيين

٥٣ - والأحداث الأخيرة أعادت إلى الذاكرة مدى أهمية اتخاذ ثلاثة خطوات أخرى من أجل منع المخاطر التي تتعرض لها البيئة الآمنة والمستقرة والتي يشكلها مواصلة الاستقطاب ومن أجل ضمان تحقيق المصالحة في المجتمع الهايتي. وأنا أود أن أشير، مع الارتياح، إلى أن فريق عمل مشترك بين منظمة الهجرة الدولية ووكالة المعونة الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي قد وضع خطة لتلبية عدد من الطلبات المشروعة التي قدمها الجنود المسرحون. وبمجرد تنفيذ تلك الطلبات، ينبغي أن تساعد تلك الخطة في تعزيز إعادة دمج هذا القطاع من السكان الهايتيين في المجتمع المدني. وبعد أن انتهى تقريبا وضع السياسات الاقتصادية للحكومة أصبح المسرح معدا للمزيد من النمو والتنمية. وقد

جرى، بالتنسيق مع ممثلي الخاص ونائبه، وضع آلية لتحسين تنفيذ المشاريع في المجال الاجتماعي الاقتصادي. ومن المأمول أن تؤدي هذه الخطوات الى زيادة ثقة المستثمرين.

٥٤ - وكما سبق لي أن أشرت فإن مجلس الأمن باعتماده للمقترحات التي قدمتها في تموز/يوليه ١٩٩٤ يكون، بالتبعية، قد ألزم المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي. وفي رأيي أن وجود المجتمع الدولي، واستمراره في تقديم المساعدة، سيظلان مطلوبين بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لمساعدة حكومة هايتي على تكوين قوة شرطة مدنية مدربة تدريباً مهنياً راقياً ومدارة إدارة حسنة ومجهزة تجهيزاً جيداً ولضمان تعزيز بيئة مستقرة، وتثبيت جذور الديمقراطية وترجمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحسن ملموس في الظروف المعيشية للسكان.

٥٥ - وكما أشير في الفقرة ١٣ أعلاه فإن مجلس الأمن قد طلب مني أن أقدم إليه تقريراً عن احتمالات الاستمرار في خفض قوام البعثة. ومع أنني سأظل، بالطبع، متنبهاً لفرص تقليل قوام البعثة وتكاليفها، فإنه يجب أن أوصي بالمحافظة في الوقت الحالي على قوام العنصر العسكري الحالي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي وقوة الشرطة المدنية. والمستوى الحالي للقوات، الذي يكمله أفراد دعم إضافيون، يشكل في رأيي الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ ولاية البعثة. كذلك فإنني مقتنع بأن أي مزيد من خفض، في ظل الظروف الراهنة، سيقول القدرة التشغيلية والتدريبية للبعثة وسيعرض ولايتها للخطر.

٥٦ - وفي ختام هذا التقرير فإنني أود أن أثنى على ممثلي الخاص وعلى قادة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، وكذلك على الموظفين الدوليين والموظفين المدنيين، المحليين، لما يقومون به من جهد متميز لدعم الديمقراطية في هايتي.

المرفق

تشكيل وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في
بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

عنصر الشرطة المدنية	العنصر العسكري			الجنسية
	المقر	الدعم	قوات العمليات	
٥				الاتحاد الروسي
	٥٠٠	١٣	٢٥	باكستان
		٨		بنغلاديش
		١		ترينيداد وتوباغو
٧				توغو
١٢				الجزائر
١٩				جيبوتي
٩١				فرنسا
٩٨	١٧٢	٣٨	٥١٥	كندا
٣٩				مالي
٢٧١	٦٧٢	٦٠	٥٤٠	المجموع
٢٧١	٦٧٢	٦٠٠		المجموع الكلي

MAP TO PUT HERE